

## نحن والنموذج السويسري للإدارة الاتحادية!

تعود جذور الاتحاد السويسري الى العهد الاتحادي لعام 1291. عندما اتحدت الأقاليم الثلاث (Uri, Schwyz, Nidwald) في معاهدة دفاع مشتركة. ومنذ عام 1291 الى عام 1513 توسع الاتحاد ليضم 13 أقليماً. وصدر أول دستور سويسري عام 1803 ، ثم استبدل عام 1815 بمعاهدة اتحادية، ثم تلاه دستور عام 1874 . والدستور الحالي المعمول به منذ عام 2000 هو دستور عام 1874 بعد إجراء تغييرات شاملة عليه. لقد شاهد الدستور السويسري تغييرات كثيرة استجابة لمتطلبات التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولرغبة الشعب السويسري وتطلعاته.

الدستور هو المرجع القانوني الاعلى للدولة الديمقراطية المبنية على القانون، فهو يبين القيم الأساسية للجماعة ويحدد أهم مبادئ الحياة المشتركة في حرية وسلام، ويتضمن الأحكام الأكثر أهمية للنظام السياسي.

ينظم الدستور الاتحادي أربع حقول هامة هي: الحقوق الأساسية . تركيبة الدولة الفدرالية (الاتحادية) . الحقوق السياسية. تنظيم الصلاحيات الفدرالية.

وليس هنا مجال الدخول في تفاصيل أحكام الدستور الاتحادي السويسري، لكننا سنحاول إعطاء لمحة معينة عن أداء الإتحاد دوره وكيف انه يراعي الصلاحيات المناطة به دستورياً من أجل رعاية وتطبيق بنود الدستور على أفضل صورة.

تعتبر سويسرا نموذجاً للممارسة الديمقراطية، ليس فحسب بسبب ممارسة حق الاستفتاء وأخذ المبادرات الشعبية، إنما أيضاً لتركيبها الاتحادية والتي تضمن أقصى الترابط بين المواطنين وممثليهم في البرلمان. هناك ثلاث نماذج للديمقراطية: الديمقراطية النيابية ، الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة. وتعتبر ديمقراطية سويسرا، "ديمقراطية شبه مباشرة" وهي نادرة، فالسلطة هي بين أيدي الشعب، لكن هذه الديمقراطية لاتعمل إلا اذا كان عدد السكان محدوداً، كما هو الحال في سويسرا. فالمواطنون ينتخبون ممثليهم للبرلمان (المجلس الوطني ومجلس الأقاليم) وينتخب (المجلس الفدرالي) من قبل البرلمان.

يقوم الدستور بتحديد الصلاحيات بين (السلطة الاتحادية) و بين (الأقاليم). لكل إقليم أو (كانتون) دستوره الخاص به لتحديد القوانين. وعلى المستوى (الفدرالي) لدى كل كانتون مقعدين في (مجلس الكانتونات). كما أن (نصف كانتون) لديها مقعد واحد. ويتقاسم ممثلوا الكانتونات السلطة التشريعية مع (المجلس الوطني) والأخير يمثل الشعب.

كما ان الكانتونات تملك حق الاستفتاء، فلو طلبت ثمان كانتونات تبني قانون فدرالي فان الطلب يحال الى الشعب السويسري للتصويت عليه.

وتمارس السلطة التشريعية في سويسرا عدداً من الأولويات، لأنها هي التي تنتخب (المجلس الفدرالي = الحكومة) وهي التي تسن القوانين والتي تراقبها السلطة القضائية، وهي أيضاً تنتخب القضاة في جهاز القضاء الفدرالي.. بينما في فرنسا، للسلطة التنفيذية الأولوية، فبإمكان رئيس الجمهورية حل البرلمان الوطني. وهنا الفرق ففي فرنسا، النظام رئاسي بينما في سويسرا النظام برلماني.

إن أساس الحقوق السياسية هو حق التصويت الحرّ لإنتخاب المرشحين، فالانتخابات الحرة هي إحدى المؤشرات الهامة للأداء الديمقراطي الجيد.

نجد في الباب الاول من الدستور، قواعد عامة، تنص المادة 4 حول لغات الدولة فتقول: "لغات الدولة هي الألمانية، والفرنسية، والإيطالية والرييتورومانش". هذه اللغات لها نفس الوضع القانوني ولاتعلو لغة على أخرى أمام القانون. بينما الحل الذي اقترحه عدد من الشخصيات في كردستان فيما يتعلق بالكورمانجية أمر يستدعي الغرابة والإندهاش أمام مقترحهم الضيق للافق، ولاشك انه موضع رضا تركيا. فالفدرالية نفسها كفلسفة في الحكم تستدعي العودة الى الجماهير المعنية بإدلاء رأيها حول لغتهم الكورمانجية. فمن صلب النظام الفدرالي إجراء إستفتاء حول اللغة التي يريدون النطق والتعلم بها وهي لغة الأم لحوالي 30% من سكان جنوب كردستان، كما هناك اللغة الأرامية والتي ينطق بها الكلدو آشوريين، لهم حق تبني لغتهم، وأهمالهم يناقض المبدأ الفدرالي والقيم الديمقراطية. فاللغات هي مكونات تاريخية وجزء أساسي من الهوية القومية ومن تراث الإنساني الحضاري، تصان وتطور في المجتمعات المتحضرة، بينما يقضى عليها في المجتمعات المتخلفة، كما هو الحال في العديد من بلدان الشرق الأوسط.

بإمكان أي زائر أجنبي لسويسرا ملاحظة الثقة الشعبية بالسلطات والمؤسسات الفدرالية، فالشفافية المعمول بها لاتدع مجالاً للشك في أداء السلطات الثلاث لمهامها على أحسن وجه. كما أن الانتخابات الحرة والنزيهة تنعكس في اقبال الناخب السويسري على صناديق الاقتراع بعد ان إختار المرشح الذي يدافع عن مصالحه.

العظة ليست في الانتخابات وتكرارها، أوفي الوعود الدستورية، انما في النزاهة والتطبيق. فما أكثر الانتخابات في بلدان الشرق الأوسط، هذه الانتخابات لا تغير شيئاً، لأنها لا تتمتع بالشرعية. وبالمناسبة أتذكر ما جرى في كردستان، وقد ذكرها لي المشتركون في الانتخابات البلدية. والحادثة تكشف ماهية الزعامات الكردية ونظرتها في تطبيق (ديمقراطيتهم) وما يعنيه بالنسبة لهم (حق الإنتخاب) مع التطبيل والرقص.

كانت منطقة بارزان محرمة على نشاط جميع الاحزاب الاخري غير رئيس حدك الحالي. وكانت قد تعرضت لحملة إبادة عام 1983 على يد نظام صدام حسين، ولنرى كيف إحترم أهالي المنطقة وتنعموا بخيرات "ديمقراطية الزعماء" في قراها المنكوبة: فعندما رشح بارزانيون مستقلون أنفسهم في انتخابات البلديات، أبلغهم رئيس حدك بالانسحاب فوراً، فقط يسمح للمرشح الذي يختاره هو بالتقدم لترشيح نفسه. رفض العديد الفكرة وذكروا له أنكم تدعون الى الديمقراطية والانتخابات الحرة، هناك تناقض بين ماتقولونه وبين ماتفعلونه. أبى رئيس الحزب الا إنسحاب المستقلين من البارزانيين من حلبة الانتخابات. هنا مارس رئيس الحزب الضرب والتهديد، لم يستسلم له البارزانيون. جرت الانتخابات وهزم مرشح رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفاز مرشح مستقل في قلب بارزان، وهنا مكن العار، إذ كيف يفوز مرشح آخر غير مرشح الرئيس؟ هذا يعتبر عاراً وإذلالاً، لذا يجب تحويله.... لكن كيف تصرفت أجهزة الدعاية الحزبية؟ وكيف قدمت الحادث للجماهير؟ (مجلة (برايه تي) عدد (3396) والمؤرخة في 2001/5/31 في الصفحة 46 أوردت الخبر على النحو التالي. الفائز في بلدية بارزان هو من الحزب الديمقراطي الكردستاني. هنا نحن أمام نموذج تعسفي بدائي للإنتخابات حيث يتداخل (التهديد) و (الرشوة) و (الضرب) و (الكذب) في إدارة الإنتخابات البلدية في بارزان بالذات. فما بلك في مناطق أخرى.

من يجب أن يتعلم ويحترم مبادئ الديمقراطية؟ القيادة أم الجماهير؟

وبما أن أعمال الخرق مرت دون أن يدفع الجاني ثمنها، فمن الطبيعي تكرارها في المستقبل، لذا لم يكن أمراً مفاجئاً عندما تعرضت مكاتب ومقرات الاتحاد الاسلامي أثناء إنتخابات نهاية عام 2005 لعملية نهب وحرق لمكاتب ومقرات الاتحاد الاسلامي، شمل قتل عدد من أعضائه في العديد من مناطق بادينان بأمر من الزعامة الكردية.

من الضروري جداً ومن الآن التأكد من عدم فسح المجال للتلاعب بحقوق المواطنين الانتخابية في كردستان، أثناء الانتخابات القادمة، والعمل على تبني آلية دولية تمنع التلاعب بنتيجة الانتخابات، وتوفر للمواطن الحصانة و الحرية التامة للإدلاء بصوته بعيداً عن المطرقة الحزبية.

ولنثبت للعالم أن الشعب الكردي حريص على التمتع بالنظام الفدرالي وبالديمقراطية الحقّة .

نُه يوب بارزاني. 5 2008/5/2